



# أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الاثنين 30 سبتمبر 2019 - السنة الخامسة والعشرون - العدد 7079



# أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



## في هذا العدد

### الافتتاحية

02 خارطة طريق لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية

### الإمارات اليوم

03 تخفيف الأعباء المعيشية عن محدودي الدخل أولوية

### تقارير وتحليلات

04 النفط يتأرجح بين صعود وهبوط بفعل توترات إقليمية ودولية

05 كيف يمكن تقديم دليل يدين التورط الإيراني في الهجوم على السعودية (1-2)

07 الخيارات المتهورة والصفقات السيئة والاستفزازات الخطيرة

### شؤون اقتصادية

09 2% زيادة في ميزانية الإمارات الاتحادية 2020

### من أنشطة المركز

«مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» ينظم محاضراته رقم (698) بعنوان: «الإدمان على المؤثرات العقلية والمخرجات العلاجية».. يليها الدكتور محمد عبدالله الغافري

10

### تطورات الأزمة الإيرانية

11 دعوات للحوار.. ولا مؤشرات للتمهنة من جهة إيران



## خارطة طريق لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية

تنطوي كلمة سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية والتعاون الدولي، التي ألقاها في الدورة الـ 72 للجمعية العامة للأمم المتحدة على أهمية كبيرة؛ فقد أكدت: أولاً، وقبل كل شيء، الثوابت التي تقوم عليها السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وهي مبادئ حسن الجوار واحترام القوانين والالتزامات القانونية، وحل النزاعات بالطرق السلمية؛ وحيث إن هذه الأمور تمثل مبادئ راسخة في سياسة الإمارات ولا تتغير بتغير المصالح أو الأمكنة أو الأزمان؛ فقد طالبت الدولة بضرورة أن تحترم الدول الأخرى أيضاً التزاماتها القانونية ومبادئ حسن الجوار؛ وأكدت في هذا السياق حقها المشروع وسيادتها على جزرها الثلاث التي تحتلها إيران منذ ما يقرب من خمسة عقود، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وثانياً، حددت الكلمة الأسباب التي أدت إلى تعثر الاستقرار الإقليمي، ومن بينها السلوك الإيراني الذي لم ينجح الاتفاق النووي في تصويبه؛ وظاهرتا التطرف والإرهاب وهما اللتان أسهمت النزاعات القائمة في تفاقمها؛ ولذلك فقد أكد سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، أهمية اتخاذ إجراءات مشتركة لصون السلم والأمن؛ مثل ضرورة كبح طموحات إيران النووية عبر اتفاق نووي يأخذ برأي دول المنطقة التي تدرك تماماً تاريخ هذا الإقليم الحيوي، مع ضرورة أن يتطرق أي اتفاق معها إلى كل السلوكيات الأخرى لإيران؛ مثل تدخلها في الشؤون الداخلية للدول، وبرنامج الصواريخ الباليستية، وتسليحها الجماعات الإرهابية.

وثالثاً، أظهرت الكلمة أهمية بلورة تصور واضح لكيفية التعامل مع الأزمات الإقليمية والملفات الدولية، وخاصة بعد فشل التعاون المتعدد الأطراف في الاستجابة للتحديات الناشئة خلال العقود الأخيرة؛ وفي هذا السياق قدم سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، مبادرة سياسية بهدف التوصل إلى حلول مستدامة لمصلحة المنطقة والعالم؛ بحيث تركز على محاور أساسية؛ هي: أولاً، تعزيز تنفيذ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة بوصفهما ركيزتين أساسيتين لمنع انهيار النظام الدولي والعلاقات بين الدول. وثانياً، تمكين المنظمات الإقليمية من القيام بدور أكبر في معالجة التوترات الإقليمية وتحقيق الأمن والاستقرار. وثالثاً، تعزيز العمل السياسي وجعله أكثر فاعلية في تهدئة التوترات وحل الأزمات لتلبية التطلعات المشروعة للشعوب. ورابعاً، التركيز على التنمية والاستثمار في نهضة الشعوب، وتكون البداية بإعادة إعمار الدول في مراحل ما بعد النزاعات ودعم مؤسساتها الوطنية وتعزيز سيادة القانون فيها.

وهذه المحاور في الحقيقة، تعكس ثوابت السياسة الخارجية الإماراتية، وفي الوقت نفسه مبادئ الأمم المتحدة؛ وهي تتطلب من دون شك تعاوناً دولياً حقيقياً وتضحية بالمصالح الخاصة من أجل مصالح الجميع.

وقد ركز سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، على الحلول السياسية للنزاعات والأزمات القائمة، حيث أكد موقف الإمارات من الأزمة اليمنية، حيث ترى أن المسار السياسي هو الأمثل لحلها؛ كما تطرق سموه إلى القضية الفلسطينية التي شدد على أنها ستبقى قضية العرب المركزية، وأكد أنه لا يمكن ترسيخ الاستقرار في المنطقة من دون حل عادل، وشامل، ودائم يمكّن الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس. كما حرص سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، على إلقاء الضوء على معاناة ملايين الناس، سواء بفعل البشر أنفسهم وحروبهم المدمرة أو بسبب الكوارث الطبيعية، التي لم يعد يخفى أن سلوك الإنسان أيضاً أحد مسبباتها؛ ولهذا فقد دعت الإمارات، وهي الرائدة في هذا الإطار، إلى ضرورة تكثيف الجهود الإنسانية للتخفيف من تأثيرات الحروب والكوارث في حياة الناس.

إذاً، تمثل كلمة الإمارات في الأمم المتحدة خريطة طريق للتعامل مع التحديات التي تواجه المجتمع البشري؛ وهي لا تقوم على مثاليات، وإنما تتعامل مع المعطيات بكل شفافية وواقعية؛ وهو ما تفتقده السياسة الدولية هذه الأيام، حيث أصبحت الفجوة واسعة بين ما يقال ويُدعى إليه، وما يجري تطبيقه على أرض الواقع؛ وهذا ما أدى إلى الاختلال وعدم التوازن في العلاقات الدولية.

## تخفيف الأعباء المعيشية عن محدودى الدخل أولوية

تسير القيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة، على نهج المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، في العطاء والخير ومراعاة ظروف المواطنين المعيشية، وخاصة من ذوي الدخل المحدود، الذين هم بأمرس الحاجة إلى التضامن والدعم والمؤازرة، من خلال تحسين حياتهم الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز مقدرتهم على تلبية حاجاتهم الأسرية والمجتمعية، وتأمين كل السبل والوسائل التي توفر لهم العيش بكرامة واستقرار.

وتنفيذاً لتوجيهات صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، أمر صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، مؤخراً، بإعفاء أسر المتوفين إضافة إلى 211 مواطناً من المتقاعدين من سداد مستحقات القروض السكنية في إمارة أبوظبي، بقيمة إجمالية بلغت 208 ملايين درهم، بما يضمن الحياة الكريمة، ويحقق الاستقرار الأسري والاجتماعي والاقتصادي لهم ولأسرهم، وينسجم مع توجهات القيادة الرشيدة في تخفيف الأعباء المعيشية عن الأسر المواطنة، ومتابعة أحوال المواطنين والوقوف على احتياجاتهم، ولاسيما المتقاعدين من ذوي الدخل المحدود.

إن إعفاء هذه الشرائح الاجتماعية من سداد مستحقات قروضها في أبوظبي، تشير إلى أن المواطن الإماراتي يعيش في قلب قيادته، التي ترى بأن الإنسان هو القيمة الأسمى، وهو الثروة الأعلى التي لا يتم التهاون في التعامل مع أي تحديات معيشية تواجهه وتواجه أسرته وعائلته، فمبدأ العطاء والتكاتف يسودان على أي اعتبارات أخرى، وقيمة وثقافة الوقوف إلى جانب مستحقي الدعم، هما اللذان يتصدران الأولويات عند اعتماد الخطط والبرامج والاستراتيجيات التي من شأنها رفع مستوى معيشة المواطن، وتحسين ظروفه الحياتية.

إن الاهتمام بمتابعة أحوال ذوي الدخل المحدود في دولة الإمارات عموماً، وإمارة أبوظبي على وجه التحديد، يأتي في سياق التركيز على تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة، وهو ما تمت ترجمته من خلال اعتماد سياسات برامج إسكان للمواطنين، تلبى احتياجاتهم وفق أعلى المعايير، وتحقيق السعادة والاستقرار لهم، بتوفير برامج إسكان مستدامة، وتنمية محفظة متنوعة ومبتكرة من الخدمات الإسكانية والمالية؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر، أصدرت دائرة التخطيط العمراني والبلديات في أبوظبي، في يونيو عام 2018، قراراً بشأن إسكان ذوي الدخل المحدود، ينص على توفير وتأجير وحدات سكنية، بقيم إيجارية لا تتعدى 35% من دخل الفرد أو الأسرة، سعياً إلى تنفيذ إسكان هذه الفئة ضمن آليات وأنظمة البلدية المتبعة في الإمارة.

إن تحقيق التلاحم المجتمعي والاستقرار الأسري وتعزيز المنسوب المعيشي للأفراد في دولة الإمارات، لم يكن على الإطلاق، منذ أن تأسست الدولة وحتى يومنا هذا حبراً على ورق، وإنما كان واقع حال يتم تطبيقه بشكل ممنهج ومؤسسي؛ وخير إشارة إلى ذلك أنه في إبريل من العام الماضي، دعا صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، المواطن علي المزروعى، من رأس الخيمة لحضور اجتماع مجلس الوزراء في أثناء استعراض وزيرة التنمية الاجتماعية خطة مساعدة ذوي الدخل المحدود، ليؤكد ذلك كله حرص القيادة الرشيدة على تلبية احتياجات المواطنين وتوفير حياة كريمة لهم، وأنه لا يمكن أن يتم تجاهل هموم المواطنين أو التغافل عن احتياجاتهم.

لقد عاش المواطن الإماراتي -ويعيش- من خير دولته وقيادته التي لا تتوانى عن حماية حقوقه الاجتماعية، من سكن وتعليم وصحة، وهي التي تتلمس حاجاته وتضطلع بشكل مباشر في الاستماع لمطالبه والتفاعل السريع معها، من خلال إطلاق المبادرات المتتالية بتوفير الأمان المعيشي، ببصيرة تجعل من سعادة الإنسان الشغل الشاغل والقضية التي لا تغفل عنها يوماً، زرعاً للطمأنينة في نفوس المواطنين ونفوس أبنائهم وأسرهم، وبما يدعمهم ويرتقي بقدراتهم، ويحقق أفضل سبيل للعيش الكريم والرفاهية لهم، ليؤكد ذلك كله نموذجية العطاء للوصول إلى حياة كريمة لكل المواطنين.





## النفط يتأرجح بين صعود وهبوط بفعل توترات إقليمية ودولية

بعد أن سجلت أسعار النفط، خلال منتصف شهر سبتمبر الجاري، ارتفاعاً وصلت نسبته إلى 20%، على خلفية الهجوم على منشآت «أرامكو» في المملكة العربية السعودية، بوصول العقود الآجلة لخام برنت إلى نحو 72 دولار للبرميل، وذلك في أكبر مكسب منذ عام 1991، جاءت الأيام الأخيرة من الشهر نفسه، بانخفاض للأسعار؛ من جزاء عوامل إقليمية ودولية عدّة.

صعدت مخزونات البنزين وهبطت مخزونات نواتج التقطير، وأظهرت بيانات الإدارة أن صافي واردات الولايات المتحدة من النفط الخام هبط بواقع 480 ألف برميل يومياً إلى 3.4 مليون برميل يومياً.

وتسببت المخاوف من أن الطلب على الوقود قد يتراجع بعدما ثبت الرئيس ترامب التفاؤل في الآونة الأخيرة بشأن المحادثات التجارية بين الولايات المتحدة والصين؛ الأمر الذي جدد المخاوف بشأن النمو العالمي، وذلك بعد انتقاده ممارسات تجارية للصين في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، الثلاثاء الماضي، وقال إنه لن يقبل «اتفاقاً سيئاً» في المفاوضات التجارية بين الولايات المتحدة والصين؛ التي تعدّ أكبر مستورد للنفط في العالم، وثاني أكبر مستهلك للخام. وخفضت وكالة الطاقة الدولية مؤخراً تقديراتها لنمو الطلب على النفط العالمي لعامي 2019



و2020، إذا زاد تراجع الاقتصاد العالمي، إلى 1.1 مليون و1.3 مليون برميل يومياً على التوالي، في الوقت الذي تضغط فيه مخاوف التجارة على استهلاك الخام العالمي؛ ما يسفر عن نمو الطلب بأبطأ وتيرة منذ الأزمة المالية في عام 2008، وخاصة أن النمو الاقتصادي الصيني، انخفض إلى أدنى مستوى في نحو ثلاثين عاماً، مدفوعاً بطلب أضعف في ظل تصاعد التوترات التجارية مع واشنطن.

إن المخاوف بشأن تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، نتيجة التحديات الجيوسياسية في دول الإقليم والعالم، أصبحت المسبب الأبرز لتراجع أسعار النفط والتأثير على توازن الأسواق في المرحلة الحالية، حيث إن الخوف قائم من ركود محتمل للاقتصاد العالمي، وتأثيراته في مستويات الطلب على الوقود، والضغط على الأسعار، وخاصة في ظل تجدد تقارير ازدياد المعروض الأمريكي، وانكماش أرباح الشركات الصناعية الصينية وضعف الطلب المحلي على المنتجات.

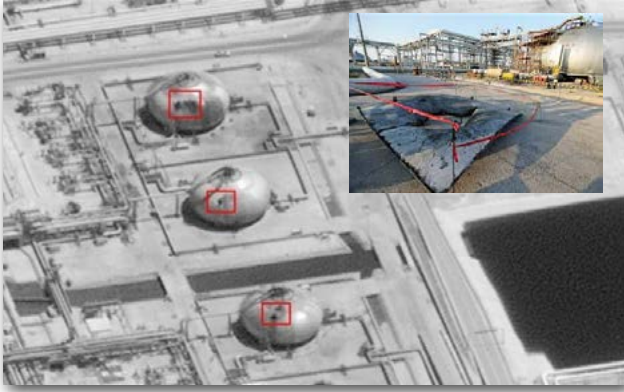
المخاوف من تراجع حجم الإمدادات بعد الهجمات على «أرامكو» في حينها، جعلت الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، يعلن موافقته على اللجوء إلى مخزون النفط الاستراتيجي الأمريكي لمواجهة النقص «إذا لزم الأمر»؛ من أجل ضمان تدفق الإمدادات في الأسواق». كما قالت كوريا الجنوبية إنها ستدرس سحب نفط من احتياطات الخام الاستراتيجية، إذا تدهورت أوضاع واردات النفط الخام؛ حيث تحتفظ بنفط خام قدره 82 مليون برميل؛ وتغطي مخزونها نحو 90 يوماً من احتياجاتها من النفط.

إلا أن الجمعة الماضية، جاءت بهبوط كبير لأسعار النفط؛ حيث تراجعت العقود الآجلة لخام برنت بما يعادل 1.3%، ليتحدد سعر التسوية عند 61.91 دولار للبرميل، ونزلت عقود الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط 0.9%، لتغلق عند 55.91 دولار للبرميل، وهو ما حصل بفعل التعافي السريع في الإنتاج السعودي، وتخوف المستثمرين بشأن الطلب العالمي على الخام وسط تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني، وقول الرئيس الإيراني، حسن روحاني، إن الولايات المتحدة عرضت رفع جميع العقوبات عن إيران في مقابل إجراء محادثات، فيما نفى الرئيس الأمريكي ذلك، وقال إنه كان طلباً من طهران وقد رفضه، إضافة إلى أبناء أوردتها «رويترز» تفيد أن الحكومة الأمريكية تدرس إمكانية إلغاء إدراج شركات صينية في البورصات الأمريكية، ليكون ذلك بمنزلة تصعيد جذري في توترات التجارة بين الولايات المتحدة والصين.

وأسهمت عوامل أخرى في انخفاض أسعار النفط في الأيام الأخيرة من شهر سبتمبر، حيث قال معهد البترول الأمريكي إن مخزونات النفط الأمريكية زادت 1.4 مليون برميل مقارنة مع توقعات المحللين بانخفاضها بمقدار 200 ألف برميل. كما قالت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية قبل أيام، إن مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة ارتفعت مؤخراً، مع خفض الإنتاج في مصافي التكرير، فيما

## كيف يمكن تقديم دليل يدين التورط الإيراني في الهجوم على السعودية (2-1)

يناقش مايكل نايتس، كبير باحثين بمعهد واشنطن والمتخصص في الشؤون العسكرية في الخليج، وتيم ميشيتي، العضو المنتدب لشركة TSM Consulting، وصاحب خبرة في التحقيق في تدفقات الأسلحة غير المشروعة عبر إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط، في تقريرهما المنشور على موقع معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، السبل التي يمكن من خلالها إثبات تورط إيران في الهجوم على السعودية.



يمكن لواشنطن والرياض من خلال التعاون الفاعل مع الأمم المتحدة المساعدة في التوصل إلى وفاق عالمي بشأن تورط إيران، ما يضع أساساً راسخاً لتوجيه لوم متعدد الأطراف من شأنه الحث على أخذ الحيطة والحذر من طهران. في 23 سبتمبر، أصدرت كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا بياناً مشتركاً عن الهجمات على المنشآت النفطية السعودية في بقيق وخرّيص جاء فيه: «من الواضح لدينا أن إيران تتحمل المسؤولية عن هذا الهجوم، ولا تفسير آخر منطقياً لذلك»، لكن طهران تتمسك بإنكار صلتها بالحادث، لذا لا بد أن تقدم إلى المجتمع الدولي أدلة مقنعة قبل الحديث عن عمل دبلوماسي متضافر، ومن المقرر إجراء تحقيق جنائي متعدد الأطراف، ولربما تشارك فيه الأمم المتحدة وعدد من الدول الأعضاء. ولتحقيق وفاق عام، لا بد أن يكون التحقيق تحقيقاً احترافياً ونزيهاً، يتحقق فيه التوازن بين الحاجة إلى التوصل إلى نتائج سريعة والتحقق الشامل والواضح من الحقائق عن طريق أطراف محايدة.

- **اليمن:** أعلن متمردو الحوثيين المواليون لإيران مسؤوليتهم عن الهجوم الذي نفذ باستخدام الطائرات من دون طيار المزودة بأسلحة مختلطة وصواريخ كروز في يوم وقوع الهجوم، وهو الأمر ذاته الذي فعلوه عندما تعرضت المملكة العربية السعودية لهجوم بالطائرات من دون طيار يوم 14 مايو، الهجوم الذي ثبت لاحقاً أنه نُفذ من العراق، والأهم أن الولايات المتحدة قد استبعدت سريعاً فكرة تنفيذ الهجوم من اليمن، فيما أشار عدد من المراقبين أن الطائرات من دون طيار الثماني عشرة التي استُخدمت في الهجوم لا يمكن أن تُحلّق كل هذه المسافة البعيدة.
- **العراق:** تساءل بعض الأطراف إن كانت الجماعات التابعة لإيران في العراق هي التي شنت الهجوم أو لا، لكن رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي نفى ذلك في 15 سبتمبر، وهو ما أكدته الحكومة الأمريكية في اليوم اللاحق.
- **إيران:** بعد استبعاد كل من اليمن وإيران، خلصت واشنطن إلى أن الهجمات نفذت باستخدام أسلحة إيرانية أُطلقت من الأراضي الإيرانية، لكن لم تقدم أدلة داعمة لذلك بعد، وإن كانت هناك مقاطع فيديو منتشرة على شبكات التواصل الاجتماعي تبين رصد وسماع دويّ الصواريخ والطائرات من دون طيار وهي تدخل المملكة بالقرب من

### التحديات المتعلقة بإثبات التورط الإيراني

لقد ألقى تقييم واشنطن غير الصحيح في عام 2002 لأسلحة الدمار الشامل العراقية بظلاله طويلاً على كل الجهود الأمريكية اللاحقة لتقديم أدلة إلى المجتمع الدولي الذي فقد الثقة بها، والقضية الحالية ليست استثناءً، وقد أبدى العديد من المسؤولين قلقهم إزاء منح إدارة ترامب الضوء الأخضر للقيام بإجراءات عقابية قد تؤدي إلى نشوب نزاع إقليمي أو تزيد من تعقيد مشكلة البرنامج النووي الإيراني. وعلى الولايات المتحدة وحلفائها، في إطار محاولاتهم للتغلب على هذه العقبات، النظر في ثلاث نظريات رئيسية حول الموقع الذي نُفذت منه هجمات 14 سبتمبر:

باليمن منذ عام 2018 وتنبغي الإشادة بدعوتها محققي الأمم المتحدة للمساعدة في التحقيق في الهجمات الأخيرة، لكن المملكة بحاجة إلى مساعدة أكبر حول كيفية تعاملها مع الأدلة، فعرضها في 18 سبتمبر لأجزاء من الطائرات من دون طيار والصواريخ لم «يحك الحكاية» بطريقة يفهمها معظم المراقبين أو يجدونها مقنعة، بل تحتاج الرياض أيضاً إلى المساعدة في تسجيل وتوثيق عملية إيجاد المواد ونقلها وعرضها للتأكد من وجود تسلسل المسؤولية والحفاظ على المواد من الهجمات المختلفة مثل خطها أو «تلوئتها» وذلك عن طريق تخزينها في مستودعات منفصلة.

وبرغم أن المشاركة الفاعلة والمستديمة مع لجنة الخبراء الأممية باليمن قد تساعد في القضاء على مثل هذه المشكلات، فإن الأمم المتحدة ليست معصومة في التعامل مع الأدلة، وهذا ما اتضح في تقرير لجنة الخبراء الأممية الصادر عام 2018 والذي زعم بوجود محرك سيرفو في طائرة من دون طيار حوثية مصدره أحد الموزعين الإيرانيين، وهي نتيجة مستحيل إثباتها نظراً إلى أنه لا مجال لاستنتاج ذلك من نوع الطراز فقط، وكان يمكن للأمم المتحدة أن تخلص إلى هذه النتيجة في حالة واحدة فقط، وهي إن تمكنت من تعقب أرقام تسلسلية مميزة على محرك السيرفو تشير إلى مورد بعينه، ولكن لم يكن هناك أي أرقام تسلسلية معروفة. وعلاوة على ذلك، فإن مصداقية التقارير الأممية باتت على المحك، فمثل هذه الأخطاء تؤكد طبيعة نظام لجنة الخبراء الأممية التي عادة لا تضم عدداً كافياً من الخبراء، حيث ينتظر من «خبير أسلحة» واحد أن يكون ملماً بجميع المجالات، من المسدسات إلى الصواريخ الباليستية، وما بينهما.

يعوق عمل لجنة الخبراء في اليمن أيضاً مواعيد إصدار التقارير الخاص بها، فنظام تقديم التقارير النصف السنوية السرية وإصدار تقرير علني سنوي في يناير قد لا تلبي الحاجة الحالية إلى إصدار تقارير سريعة ونزيهة، ولتسهيل عملية إجراء تحليلات بوجه أسرع، وإعلان المعلومات، على السعودية الاستعانة بمنظمات تجارية واسعة الخبرة وذات سمعة طيبة متخصصة في الاستخبارات الفنية للأسلحة.

حدودها مع العراق والكويت؛ ما يعزز من مزاعم إطلاقها من جنوب إيران ومرورها عبر جنوب العراق. بيد أن إثبات هذه النظرية الثالثة يستلزم استيفاء السعودية القاعدة الذهبية للإثبات: ألا وهي إثبات أن الأسلحة ليست من صنع إيران فحسب، بل أُطلقت أيضاً من إيران، وإن كانت إيران ستتحمل مسؤولية كبيرة عن الهجوم إذا ثبت أن الأسلحة التي استخدمت من صنع إيران ولكنها أُطلقت من دولة أخرى.

### تحديد مصدر الأسلحة

يمكن للمحققين الاستفادة من الجهود السابقة لتمييز الأسلحة الإيرانية بينما يحاولون تحديد مصدر الطائرات من دون طيار والصواريخ التي استخدمت في هجمات 14 سبتمبر، ففي عام 2016، كان تشكيل فريق يجمع بين خبراء مستقلين في الاستخبارات الفنية للأسلحة، ولجنة خبراء أممية متخصصة ضرورياً لكشف المنشأ الإيراني للعديد من الأسلحة التي استخدمتها القوات الحوثية، وهي مهمة لم يحسن التحالف بقيادة السعودية التعامل معها حتى وقتنا الراهن، وقد أثبت المحققون أن إيران زودت أسلحة خفيفة وعبوات متفجرة بدائية الصنع وطائرات من دون طيار وصواريخ والتكنولوجيا اللازمة لتحويل قارب من طراز Shark-33 إلى قارب مفخخ موجه.

ويمكن التوصل إلى مثل هذه النتائج من خلال الفحص الدقيق للمكونات الداخلية للأسلحة؛ إذ عادة ما تحتوي المواد التي تستخدمها إيران أو توردها إلى الآخرين أجزاء تجارية مشابهة؛ فعلى سبيل المثال، احتوت الأسلحة التي استخدمت في تنفيذ الهجمات السابقة في كل من اليمن وإسرائيل والبحرين على خليط من وحدات التحكيم الدقيقة المتماثلة ومحركات سيرفو وأجهزة جيروسكوب، وهي التي تؤكد أنها جاءت من نقطة تصنيع مركزية. ولنضرب مثلاً آخر بصواريخ قيام-1 التي سُلمت إلى اليمن والتي ما تزال تحمل أختاماً وملصقات لضمان الجودة من جهات التصنيع الإيرانية.

لقد زادت السعودية من نطاق تعاونها مع لجنة الخبراء

كتب هال براندس، أستاذ في معهد هنري كيسنجر، تقريراً في مجلة «فورين أفيرز» الأمريكية، بدأه بالقول إنه عادة ما يكون لدى القوى العظمى مساحة كبيرة للخطأ، وإن السياسة السيئة تؤثر في النهاية في الجميع. وفي الوقت الحالي، فإن السياسة الخارجية لترامب مستمرة في دوامة الهبوط حتى عام 2020.

## الخيارات المتهورة والصفات السيئة والاستفزازات الخطيرة



الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الخارجية في تراجع مستمر، وقد تكون السنة الرابعة من ولايته هي الأكثر خطورة على الإطلاق.

وعادة ما تستغل الإدارات الأمريكية العادية مثل هذه اللحظات من أجل القيام بعملية إصلاح شاملة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة. ولكن إدارة الرئيس الأمريكي ترامب المجوفة، في ظل شغور العشرات من المناصب المتوسطة والعليا، ليست مؤهلة للقيام بهذا التحول الكبير. لقد قام الرئيس مؤخراً بتعيين مستشار جديد للأمن القومي وهو روبرت أوبراين، كما قام بتعيين ماثيو بوتينجر ككاتب لمستشار الأمن القومي. ومع ذلك، يبدو من غير المرجح أن يكون لهؤلاء المسؤولين قدرة حقيقية على إحداث التغيير؛ فسياسة الأمن القومي للولايات المتحدة تعكس في نهاية المطاف شخصية الرئيس، وحتى الآن أظهر الرئيس دونالد ترامب أنه غير قادر على القيام بما هو مطلوب من أجل الاعتراف بالفشل عندما تخفق سياساته أو تنفيذ الانضباط اللازم والتنفيذ المحكم والفعال لسياساته. وفي الوقت الذي يتغير فيه الأفراد في الفترة المتأخرة من ولاية الرئيس دونالد ترامب، فإنه من غير المتوقع أن تتحسن جودة سياساته بشكل كبير.

مع اقتراب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من السنة الرابعة من ولايته، فإنه أصبح يواجه الأضرار الناجمة عن سياساته في كل مكان تقريباً. لقد نجحت إدارة ترامب في المناورة الدبلوماسية مع إيران وكوريا الشمالية وفنزويلا، ولكنها في الوقت نفسه، قامت بتقويض جهودها الخاصة بإنهاء الحرب في أفغانستان. إن الأضرار الاقتصادية الناجمة عن الحرب التجارية التي قام بها ترامب مع الصين في تصاعد مستمر، ولا تُظهر بكين أي دلائل على نيتها الاستسلام. وفي الوقت نفسه، فإن تهديد الرئيس الأمريكي للتحالفات الأمريكية القائمة مع الدول الأخرى تجعل الولايات المتحدة أضعف وأكثر عزلة.

على مدار ثلاث سنوات، مارس الرئيس ترامب قوة الولايات المتحدة بشكل لا مبالٍ وفضفاض، حيث اختار المعارك من دون أدنى تفكير فيما إذا كان بإمكان الولايات المتحدة الفوز بها أو لا، كما لم يبالي بالأضرار بالعلاقات في سبيل إنجاز أهدافه، وتجاهل أيضاً العمل السياسي المنظم الذي يجب على الدول العظمى تبنيه. وهي الأعمال التي سيدفع ثمنها الرئيس الأمريكي ترامب لا محالة. قد تسوء الأمور في عام 2020، وخاصة أن الرئيس دونالد ترامب يصر على وصف نفسه بأنه صانع الصفقات، حيث ستزداد رغبته في تحقيق اختراقات دبلوماسية مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية. ومع ذلك، يرى العديد من منافسيه أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في موقف صعب، لذلك سوف يعرضون عليه الاختيار بين الصفقات السيئة والصفات الأقل سوءاً. ومن المحتمل أن يقوموا باتباع استراتيجية الضغط المتصاعد على القوة العظمى المتعثرة. وعلى الرغم من بعض المبادرات البناءة التي تقوم بها الإدارة الأمريكية، فإن المسار العام لسياسة



الذي يعرفه خصومه. ففي أفغانستان، لدى حركة طالبان كل الأسباب لتوقع أن يزداد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يأساً وأن يصبح أكثر مرونة وخاصة خلال الفترة التي تسبق نوفمبر 2020. كما رأى الزعماء الصينيون الآن مدى هشاشة الرئيس الأمريكي عندما تتعرض أسواق المال إلى اضطرابات، ما يؤكد الاعتقاد بأن النظام الاستبدادي في الصين يمكن أن يتحمل آلام الحرب التجارية أفضل من الولايات المتحدة. كما يعرف الزعيم الكوري الشمالي كيم جونج أون أن الرئيس الأمريكي الذي أعلن قبل الأوان تحقيق الانتصار في الدبلوماسية النووية أنه غير قادر على رؤية أزمة جديدة تندلع. كما اكتشف الإيرانيون أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يسعى لإجبار طهران على الجلوس إلى طاولة المفاوضات عبر تطبيق عقوبات صارمة ولكنه لا يريد فعلاً اندلاع أزمة دبلوماسية أو عسكرية كبيرة في الخليج.

لذلك لن يكون خصوم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في عجلة من أمرهم لإبرام اتفاقات ما لم يتمكنوا من الحصول على اتفاقات جيدة إذ لم يبدي الإيرانيون اهتماماً كبيراً بجهود ترامب لبدء محادثات في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأوضحوا أنهم يريدون تخفيف العقوبات بشكل كبير أولاً، وعندما أصبح الرئيس الأمريكي على وشك عقد قمة كامب ديفيد لإنهاء الحرب في أفغانستان، كثفت طالبان من حملتها العسكرية، ويبدو أن الصينيين تراجعوا عن جهودهم السابقة للتوصل إلى صفقة اقتصادية كبيرة مع واشنطن، لأنهم قلقون من أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لن يحترمها، ولأنهم يعتقدون أيضاً أن الوقت يعمل لصالحهم.

إذا خسر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في عام 2020، فقد يكون الرئيس القادم قادراً على إصلاح الضرر الذي أحدثه ترامب في موقف الولايات المتحدة في العالم. للأسف، نظراً إلى ما حدث خلال السنوات الثلاث الماضية، وما الذي سيحدث على الأرجح في العام المقبل، سيكون هناك الكثير لإصلاحه.

ونتيجة لذلك، من المحتمل أن يكون عام 2020 عاماً صعباً في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث ستواجه الولايات المتحدة أزمات متعددة وقرارات حاسمة في وقت واحد. ومن الصعب التعامل مع العديد من التحديات في وقت واحد عندما تقوم الإدارة بمهاجمة جميع الأطراف. كما تتضاعف الصعوبة عندما يكون الفريق الموجود في السلطة لم يمضِ مدة كافية في البيت الأبيض، كما تتضاعف أيضاً الصعوبة عندما يتصرف الرئيس بطريقة عشوائية. وفي أحسن الأحوال، ستتعثر الولايات المتحدة حتى عام 2020، وستتعثر من أزمة إلى أخرى، وستكافح من أجل استخدام قوتها الواسعة بفعالية.

ومع ذلك، فإن هناك احتمالاً آخر، وهو الاحتمال الأكثر ضرراً؛ فلكون الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يحب أن يصف نفسه بأنه صانع الصفقات، فإنه يرى أن الإكراه هو مقدمة للتفاوض على اتفاقيات مواتية. ومع اقتراب انتخابات عام 2020، سيشرح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على الأرجح بضغوط لإبرام الصفقات التي تسمح له بتحقيق إنجازات والوفاء بالوعد السابقة. وسيكون اتفاق السلام مع حركة طالبان على رأس أولويات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب (على الرغم من ادعاءاته العلنية بأنه أنهى محادثات السلام). ولهذا، فإنه سوف يحاول احتواء التصعيد في كل من الأزمة مع طهران والحرب التجارية مع بكين. وكما كتب توماس رايت من معهد بروكينجز، سيرغب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في الابتعاد عن المواجهة وانهاج طريق الدبلوماسية، مع الأخذ بعين الاعتبار انفصال الرئيس مؤخراً عن مستشار الأمن القومي السابق جون بولتون، وآخر مسؤول عارض بشدة هذه الأجندة.

ولكن هنالك مخاوف أن يكون عام 2020 عام الاستفزازات الخطيرة، بدلاً من الإنجازات الدبلوماسية غير المسبوقة. وتكمن المشكلة في أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لديه قدرات تفاوضية محدودة، وهو الأمر

## 2% زيادة في ميزانية الإمارات الاتحادية 2020



وفقاً للتعميم المالي الصادر عن وزارة المالية بهذا الشأن. وكانت وزارة المالية قد أصدرت التعميم المالي رقم (10) لسنة 2019 بشأن إعداد مشروع الميزانية لسنة 2020، حيث عمدت الوزارة للتنسيق مع الجهات المعنية لاتخاذ كل الإجراءات اللازمة لإعداد مشروع الميزانية على ضوء دليل الإجراءات المالية الموحد في الحكومة الاتحادية، ومن خلال تقديم الاستشارات المالية والفنية لكل الجهات الاتحادية. واطلعت اللجنة المالية والاقتصادية في ختام اجتماعها على بعض المشروعات المستقبلية للحكومة الاتحادية، وهي التي تهدف إلى رفع كفاءة وفعالية الخدمات الحكومية.

عقدت اللجنة المالية والاقتصادية اجتماعاً أمس في قصر الرئاسة بأبوظبي، استعرضت خلاله التدفقات النقدية في ضوء الإيرادات التي تم تحصيلها خلال السنة المالية الجارية، والإيرادات المتوقعة عن الفترة المتبقية من السنة المالية 2019، في ضوء تحديث البيانات المالية لدى الجهات الاتحادية. وأكدت التقارير المالية أن السيولة النقدية للتدفقات تدار وفق خطة الصرف من الميزانية العامة للاتحاد، بما يلبي احتياجات ومتطلبات الصرف لكل الجهات الاتحادية لتمويل مشروعاتها وتنفيذ برامجها وأهدافها الاستراتيجية.

وتم خلال الاجتماع استعراض مراحل تطور الميزانية العامة للاتحاد خلال السنوات المالية، حيث أشارت البيانات المالية إلى أن حجم الميزانية لسنة 2020 زاد بنسبة 2% عن ميزانية السنة الجارية، حيث بلغ إجمالي ميزانية 2019 نحو 60.3 مليار درهم. واستعرضت اللجنة خلال الاجتماع التدفقات النقدية المتوقعة للسنة المالية 2020، في ضوء تحديث البيانات المالية للجهات الاتحادية، إضافة إلى مستجدات إعداد مشروع الميزانية العامة للسنة المالية 2020، حيث وجهت اللجنة باستكمال الإجراءات

### «المركزي» يطرح مسودة «التمويل الجماعي» القائم على القروض للنقاش



طرح مصرف الإمارات المركزي، مسودة نظام التمويل الجماعي القائم على القروض للنقاش، لأخذ آراء المختصين وجميع المعنيين بهذه الخدمة، وذلك قبل إصداره النظام بشكل رسمي خلال الفترة القادمة. ويهدف النظام الخاص بهذا النوع من القروض إلى إرساء إطار لترخيص منصات التمويل الجماعي القائم على القروض وفق أعلى المعايير العالمية، وذلك لحماية النظام المالي من المخاطر التي تشكلها مثل هذه المنصات، وهو ما سيسهم في الحصيلة

بحماية مصالح المستهلك. وسيطبق النظام بعد إقراره على الأشخاص، بغض النظر عن محل إقامة المشاركين في عمليات التمويل الجماعي القائم على القروض في دولة الإمارات، باستثناء المناطق الحرة المالية. وبموجب النظام، تم تعريف منصات التمويل الجماعي بكونها منصة قائمة على شبكة الإنترنت، أو مواقع التواصل الاجتماعي، أو أي وسيلة أخرى، وهي تقوم بدور الوسيط بين مقرضين ومقترضين مشاركين في عملية تمويل. وصنف النظام منصات التمويل الجماعي إلى فئات عدة، وذلك بحسب حجم الإقراض الذي تقدمه، وشملت الفئة الأولى تلك التي تبلغ فيها قيمة القروض التراكمية التي يتم تسهيلها خلال السنة 5 ملايين درهم أو أكثر، فيما تشمل الفئة الثانية التي تكون فيها القروض التراكمية خلال السنة أقل من 5 ملايين درهم.

### البورصة المصرية تواصل مكاسبها

شهدت البورصة المصرية صعوداً حاداً يوم أمس الأحد، مواصلة مكاسبها للجلسة الثالثة. وارتفع المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية 3.3 في المئة، مع صعود الأسهم الثلاثين جميعها المدرجة على قائمته. وزاد سهم البنك التجاري الدولي 2.5 في المئة، بينما قفز سهم المجموعة المالية هيرميس 5.3 في المئة. وأغلق المؤشر إي.جي.إكس 100 الأوسع نطاقاً مرتفعاً 73 في المئة، مع قيام البنك المركزي بخفض أسعار الفائدة الأساسية للشهر الثاني على التوالي. وخفض المركزي أسعار الفائدة 100 نقطة أساس، حيث خفض فائدة الإيداع ليلية واحدة إلى 13.75 في المئة، وفائدة الإقراض ليلية واحدة إلى 14.25 في المئة.

## «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» ينظم محاضراته رقم (698) بعنوان: «الإدمان على المؤثرات العقلية والمخدرات العلاجية» يلقيها الدكتور حمد عبدالله الغافري



ينظم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية محاضراته رقم (698) بعنوان «الإدمان على المؤثرات العقلية والمخدرات العلاجية»، يلقيها سعادة الأستاذ الدكتور حمد عبدالله الغافري، مدير عام المركز الوطني للتأهيل بدولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك في تمام الساعة السابعة والنصف من مساء يوم الأربعاء، الموافق 2 أكتوبر 2019 في قاعة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، بمقر المركز في أبوظبي، والدعوة عامة، والترجمة الفورية متاحة.

وتأتي هذه المحاضرة في إطار حرص مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية على القيام بدوره في خدمة المجتمع، من خلال تسليط الضوء على القضايا التي تشغل المجتمع، وذلك سعياً إلى تعزيز الوعي بها وبكيفية التعامل معها. ومن هذه القضايا قضية تعاطي المؤثرات العقلية والإدمان عليها، التي تمثل تحدياً كبيراً بالنظر إلى تداعياتها الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة.

وسيتناول سعادة الأستاذ الدكتور حمد عبدالله الغافري، خلال المحاضرة، قضية الإدمان على المؤثرات العقلية والمخدرات العلاجية، من خلال مجموعة من المحاور الرئيسية من بينها: الوضع العالمي والمحلي للمخدرات، وطبيعة الإدمان كمرض عضوي نفسي اجتماعي، ودوافعه، بالإضافة إلى أنواع المواد المخدرة والسلوكيات المصاحبة لتعاطي المؤثرات العقلية وأعراض تعاطيها، ومراحل الإصابة بالإدمان، ومقومات العلاج واستراتيجيات الوقاية المسندة علمياً. كما سيسلط سعادة الأستاذ الدكتور حمد عبدالله الغافري الضوء على المركز الوطني للتأهيل بدولة الإمارات العربية المتحدة الذي يعد المرجعية الرئيسية لعلاج مرضى الإدمان وتأهيلهم، حيث يستعرض سعادته اختصاصات المركز ورؤيته والقيم التي يقوم عليها، والبرامج العلاجية المتوفرة فيه، كما سيعرض سعادته إحصائيات عن المرضى للفترة من عام 2002 إلى يونيو 2019، بالإضافة إلى الحديث عن مخرجات البرامج العلاجية.

يشار إلى أن سعادة الأستاذ الدكتور حمد عبدالله الغافري من الكفاءات الإماراتية البارزة في المجال الطبي؛ حيث يتولى العديد من المناصب ضمن منظمات محلية ودولية، ويشغل سعادته منصب مدير عام المركز الوطني للتأهيل، ورئيس اللجنة الوطنية للعلاج والتأهيل، كما أنه أستاذ غير متفرغ بكلية الطب والعلوم الصحية بجامعة الإمارات العربية المتحدة، ومستشار

الطب النفسي لدى المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط.

كما يشغل سعادة الأستاذ الدكتور حمد عبدالله الغافري عضوية مجلس مكافحة المخدرات في دولة الإمارات العربية المتحدة، والمجلس الاستشاري لكلية الطب والعلوم الصحية بجامعة الإمارات العربية المتحدة، وسبق له أن شغل مناصب متعددة؛ منها رئيس اللجنة العالمية للمركز العالمي لاعتماد الشهادات وتعليم اختصاصيي الإدمان التابعة لمنظمة خطة كولومبو (2016 - 2018)، وعضو مجلس إدارة الجمعية العالمية لطب الإدمان، ورئيس لجنة الأطباء في دول الخليج العربية، ورئيس اللجنة المحلية المنظمة للمؤتمر السنوي للجمعية العالمية لطب الإدمان (2017)، ونائب رئيس الاتحاد العربي للوقاية من الإدمان بالقاهرة (2006 - 2010)، وعمل أيضاً أستاذاً في كلية الطب بجامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية (2014).

وحصل سعادته على بكالوريوس الطب والجراحة العامة من كلية الطب بجامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية سنة 1999، وعلى درجة الماجستير في الصحة العامة (صحة مهنية وبيئة) من جامعة تولين في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2002، وعلى درجة الدكتوراه في الرعاية الصحية الأولية والإدمان من كلية الطب بجامعة أبردين في المملكة المتحدة سنة 2013.





## دعوات للحوار.. ولا مؤشرات للتمهدة من جهة إيران

تتواصل الجهود الإقليمية والدولية من أجل تهدئة التوتر القائم بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران؛ ورغم ذلك لم تُظهر طهران أي استجابة أو تفاعل إيجابي؛ بل ما يحدث هو عكس ذلك. وفيما يأتي آخر التطورات في هذا السياق:

### ماذا تعني هذه التطورات؟

هناك حرص واضح من دول المنطقة، وفي مقدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة، على التهدئة والبحث عن حلول سياسية للأزمة التي فجرتها إيران في المنطقة بسلوكها العدواني وتدخلاتها السافرة؛ حيث يمثل التصور الذي طرحه الدكتور أنور قرقاش، وزير الدولة للشؤون الخارجية، مدخلاً للبحث عن حل سياسي للأزمة، وهذه فرصة لإيران التي تواجه معارضة دولية متزايدة لسلوكياتها المزعزعة للأمن والاستقرار الإقليمي، وأمامها فرصة للتراجع والقبول بمبدأ التفاوض مجدداً بشأن برنامجها النووي وصواريخها الباليستية وأنشطتها المزعزعة للأمن في المنطقة. بالمقابل، ما زالت إيران تتبنى نهجاً تصعيدياً، وقد تمثل هذه المرة بكيل الاتهامات مجدداً للسعودية، ويبدو أن طهران تعتقد أنها باتهامها السعودية بـ «إثارة التوتر»، يمكن أن تغير الصورة النمطية الملاصقة لها، حيث يعتبرها العالم مصدراً رئيسياً لحالة عدم الاستقرار الإقليمي. ومع ذلك، فلا يُستبعد أن تضطر إيران تحت ضغط العقوبات القاسية وإصرار الولايات المتحدة على تشديدها، إلى القبول بمبدأ التفاوض، ولكن ضمن شروط معينة. وربما تعكس تصريحات، وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، بأن بلاده على استعداد للتفاوض ولكن على أساس الاتفاق النووي القائم فيه، إشارة إلى مدى الضعف الذي وصل إليه الموقف الإيراني، وأنه في النهاية لابد أن يستجيب النظام الإيراني للمجتمع الدولي إذا ما أراد أن يتجنب مصيراً محتوماً؛ فاستمرار العقوبات مع تقارب الموقف الأوروبي مع الموقف الأمريكي بشأن ضرورة التفاوض على اتفاق جديد، يضع إيران أمام خيارات محدودة؛ فإما أن تستجيب ويكون أمامها فرصة للعودة إقليمياً ودولياً، وإما أن تواصل التصعيد؛ وعليها هنا أن تتحمل أي مصير مجهول.

- بينما تتواصل الجهود الإقليمية من أجل تهدئة التوتر في المنطقة، تستمر إيران في المقابل بسياسة التصعيد؛ حيث اتهم وزير خارجيتها، محمد جواد ظريف، السعودية بـ «إثارة التوتر». وفيما يأتي آخر التطورات في هذا السياق:
- نشر معالي الدكتور أنور قرقاش، وزير الدولة للشؤون الخارجية، مقالاً في صحيفة «Financial Times» البريطانية، بعنوان، «كيف يمكننا خفض التوتر مع إيران»، أشاد فيه بما جاء في البيان البريطاني - الفرنسي - الألماني المشترك، الذي دعا إيران إلى الانخراط في مفاوضات جادة بشأن برنامجها النووي وصواريخها الباليستية وأنشطتها المزعزعة للأمن في المنطقة. وأكد معاليه في مقاله أن «الدبلوماسية»، هي الخيار الأمثل، حيث لا تود دول الخليج أن تتعامل مع إيران إلا كجارة طبيعية، ولذا يجب إشراكها في أي مفاوضات مع إيران، ترمي إلى تحقيق نتائج واقعية وملموسة. واستشهد معاليه، بسياسة دولة الإمارات، وهي التي قامت على تجنب التصعيد.
- دعا وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، السعودية إلى التسليم بأن «الأمن لا يُشترى»، مشيراً إلى أن إنهاء الحرب في اليمن سيؤدي إلى خفض منسوب التوتر الإقليمي. وفي مقابلة أجرتها معه وكالة «إرنا» الرسمية على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، اتهم ظريف الرياض بـ «إثارة التوتر».
- هنأت وزارة الخارجية الإيرانية الشعب اليهودي بعيد رأس السنة العبرية الجديدة الـ 5780 التي صادفت يوم أمس الأحد. وجاءت التهئة على لسان المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، عباس موسوي، في تغريدة على حسابه في «تويتر» قال فيها: «تتمنى سنة جديدة سعيدة لرعايانا اليهود ولجميع الأتباع الحقيقيين للنبي العظيم موسى عليه السلام».
- أوعز وزير النفط الإيراني، بيغان نمدار زنگنه، رسمياً، أمس الأحد، لوضع قطاع النفط في بلاده في «حال تأهب قصوى» في مواجهة تهديدات بهجمات «مادية أو إلكترونية». وأوضح زنگنه أن هذه الاحتياطات ضرورية في ضوء العقوبات الأمريكية على إيران و«الحرب الاقتصادية الشاملة» التي تتهم طهران واشنطن بشنها ضدها. كما نفت طهران في 21 سبتمبر معلومات صحفية تفيد بأن بعض منشآتها النفطية تعرضت لاضطرابات بعد هجوم إلكتروني.
- أعلنت السلطات الإيرانية، أمس الأحد، أنها حصلت على التراخيص اللازمة من البنك المركزي العراقي لتأسيس 7 فروع مصرفية في العراق؛ في خطوة للالتفاف على العقوبات الأمريكية على القطاع المالي. ويمثل العراق الشريك التجاري الثاني لإيران بعد الصين. ومن جانب آخر، أظهرت بيانات صادرة عن مكتب الإحصاء التابع للاتحاد الأوروبي «يوروستات» تراجعاً حاداً للتجارة بين إيران ودول الاتحاد بنسبة 73% خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري.